او متعمدا او مكرها او افطر يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يلزمه الامساك اتفاقا قالوا ان الصوم لم يكن واجبا عليهم في اوله لانهم لم يجب الامساك للتشبيه الذي هو خلف عنه لان الخلف انما يجب على من يجب عليه الاصل ولنا ان امساك بعض اليوم واجب عليهم تعظيما للوقت على وجه الاصالة لا التبعية لانهم كانوا اهلا للصوم الا ترى ان المسافر اذا صام يقع عن الفرض والحائض اذا طهرت يجب عليها قضاء الصوم ولو لم يكن الاهلية لما وجب ويقضي المغمى عليه ما بعد يوم الاغماء يعني من اغمي عليه في رمضان ثم افاق اليوم الذي حدث فيه الاغماء لان ظاهر حال المسلم وجود النية منه ويقضي ما بعد العدم وجود النية ولو استوعبه اي الاغماء رمضان قضاه اي كل الشهر لانعدام النية وكون الاغماء نوع مرض لاينافي الوجوب هذا اذا حدث الاغماء في اخر شعبان لانه لو حدث في اول ليلة من رمضان لا يقضي يوما حدث في ليلة الاغماء لان ظاهر حال المسلم يدل على وجود النية فيها حتى لو كان متكاهره لايصوم رمضان او مسافرا ممن يقضي عليه فيها قضى كل الشهر لعدم ما يدل على وجود النية كذا في التبيين وعكسه لو استوعبه الجنون يعني من جن رمضان كله لم يقضه عندنا وقال مالك قضاه لان اغماء كل الشهر لم يكن مناف الوجوب قضايه فكذا الجنون ولنا ان الممتد من الجنون يمنع الوجوب دفعا للحرج فجعل استيعاب الشهر حدا فاصلا بين الممتد وغيره بخلاف الاغماء لانه يعتد شهرا غالبا كاليوم وفي النهاية المراد من استيعاب الشهران لا يمكنه صوم يوم فيه حتى لو افاق بعد الزوال من اليوم لا يجزيه من رمضان لا يلزم القضاء مع ان جنونه لم يكن مستوعبا من جهة الاوقات وذكر في الفصول الصحيح انه يلزمه ولو حن بعضه بضم الجيم اي صار مجنونا في بعض الشهر ثم افاق سواء كان جنونا اصليا بان كان بلغ مجنونا او عارضا بان كان بلغ مفيقا ثم جن لزمه قضاء ما مضى وقال الشافعي لا يلزمه لانه اذا استوعب الجنون الشهر يمنع وجوب الكل فاذا استوعب البعض يمنع بقدره ولنا ان سبب الوجوب وجد في حقه كما قال الله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والمراد به بعض الشهر اذ لو كان السبب شهود جميع الشهر لوقع الصوم في شوال فان قلت لو كان السبب بعض الشهر لزم ان يجب البعض الذي شهده وليس كذلك قلت هو ضمير فليصمه عايد الى الشهر لتعويه لا الى البعض مع انه غير مذكور فصل في الاعتكاف سن الاعتكاف قال الله وذي يستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لمواظبته عليه السلام عليه والحق انه يتاكد ثلاثة ايام واجب وهو المنذور به وسنة وهو ما يكون في العشر الاخير من رمضان ومستحب وهو ما يكون في غيره من الازمنة ان يلبث في المسجد وهو في موضع الوضع بدل عن الاعتكاف مع النية لانه عبادة واداء الصلاة بجماعة والجمعة فيه شرط يعني روي عن ابي حنيفة

ان الاعتكاف لا يصح الا في المسجد يصلي فيه بعض الصلوات بجماعة كمساجد الاسواق لقول حذيفة رضي الله عنه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وروي عنه ايضا انه لا يجزيه الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وهذه الرواية هي المختار لان الاعتكاف عبادة الانتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه الصلوات الخمس ولا يجوز في كل مسجد لاطلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد ويلزمه الصوم يعني من نذر اعتكاف يوم يلزم بالصوم عندنا وقال الشافعي يلزم بلا صوم لقول علي رضي الله عنه ليس على المعتكف صوم الا ان يوجب على نفسه فيجوز عنده نذر اعتكاف ليلة لان الصوم ليس من شرطه ولنا قوله عليه السلام الا يعتكف الا بالصوم وطرطا انثر قد يعارض المجنون فنادى يا لوليد اجب سيدك صام فطوع ثم مكث في اعتكاف ذلك اليوم لا يصح لانه لما وجب الاعتكاف وجب الصوم بما اوالى بين صوم الفرض والنفل يوجب القضاء ولو اعتكف يوما وجب يوم وان نذر اعتكاف يوم وليلة لزمه يوم وليلة فيه من غير ان يوجبه على نفسه متعدد يوم عند ابي حنيفة لانه مشروط بالصوم ولا صوم اقل من يوم والكثير يعني اقل نفل الاعتكاف متعدد بالكثير يوم عند ابي يوسف لان اكثر الشيء بمنزله كله حتى لو شرع في صوم التطوع ثم نذر الاعتكاف قبل الزوال يصح عندهم وساعة يعني اقله متعدد بساعة عند محمد لانها اقل ما يتصور فيه الابتداء والاعتبار بما دونها والصوم ليس من شرطه في النفل عنده لان حال النفل مبني على المسامحة فيه بالنقل لانا نوجب اقل متعدد يوما يتم فاقل قلت الاعتكاف عبادة فيلزم بالشروع فيه كالصوم قلت لا لان كل جزء من البيت في المسجد عبادة على خلاف العادة فلم يفترق الى جزء اخر وفي الصوم مجموع اجزاء الامساك عبادة لان الانسان لا يخلو عن قليل امساك عادة وتعتكف المراة في مصلى بيتها لانه هو الموضع المتعين لصلوتها فيتحقق انتظارها فيه ولا تعتكف في غير مصلاها في بيتها واذا اعتكفت لا تخرج من مسجدها كالرجل لانه لحاجة الانسان واذا حاضت خرجت وان لم يكن في بيتها مصلى لا تعتكف كذا في الكفاية والخروج اي خروج المعتكف من موضع اعتكافه فيه بلا عذر بيتا عند بغير شرط ويفسد اعتكافه عند ابي حنيفة واشترط له اي لفساد الاعتكاف اكثر النهار اي قالا لا يفسد ما لم يخرج اكثر النهار لها ان الاعتكاف هو اللبث والخروج بنا فيه فينبطله قلا وكثرا لهما ان اللبث في اكثر النهار يقوم مقام كله كما ان نية الصوم في اكثر النهار كالنية في جميعه وفي الذخيرة لهذا في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا يفسد الخروج ولو بلا عذر وعيادته اي خروج المعتكف لجمعة وقال الشافعي لا يجوز اذ لا ضرورة له في خروجه لها لانه لو كان يمكنه ان يعتكف في الجامع فلا يحتاج الى الخروج ولنا ان الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فاذا